تركزت بالأساس في البحرين والإمارات ومصر والسعودية

«مدن الأهلية»: 27 مليار دولار قيمة مشروعات الشركات الكويتية في الدول العربية

إعادة هيكلة الاستثمارات جغرافيا وقطاعيا بعد التطورات التي شهدتها الدول الرئيسية

توقعت شركة مدن الأهلية العقارية أن يتواصل النمو في حجم استثمارات الشركات الكويتية في العقارات الخارجية مع ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة مع ترجيحات بأن تتجه الشركات العقارية الكويتية المستثمرة في الخارج إلى إعادة هيكلة استثماراتها جغرافيا وقطاعيا وخصوصا بعد التطورات التي شهدتها الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمارات العقارية في الفترة الأخيرة.

وأرجعت الشركة في تقرير متخصص عن استثمارات الشركات الكويتية في قطاع العقار في دول المنطقة والعالم خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 نمو الاستثمار الكويتي في العقارات الخارجية إلى عدة أسباب منها رغبة الشركات في تنويع المخاطر قطاعيا وجغرافيا وتفضيل الاستثمار في الأصول الثابتة التي تتميز بمقاومة أكبر للأزمات الاقتصادية مثل اقتناء العقارات المدرة والاستفادة من إيراداتها، فضلا عن أن هذا النوع من الاستثمار أحد أهم قنوات الاستثمار الآمن والأقل خطراً في حال مقارنتها مع غيرها من القنوات الأخرى.

وأوضحت الشركة في تقريرها أن التطورات التي شهدتها بعض الدول وخصوصا في مجال أسعار الصرف والسياسات الضريبية وتغير مستويات المخاطر يعد من أهم الأسباب التي ستدفع الشركات المحلية إلى أعادة النظر في سياساتها الاستثمارية الخارجية.

وأشار التقرير إلى وجود تراجع نسبي للاستثمار العربي بشكل عام في قطاع العقار في الولايات المتحدة وفي المقابل نمو الاستثمارات في أوروبا واسيا ودول المنطقة لاسيما مع وجود سياسات أكثر انفتاحًا في مجال الاستثمار في العقارات في تلك المناطق ولاسيما أوروبا بشكل عام، بعد أن كانت مقتصرة على مدن بعينها وأبرزها «لندن» و«باريس» و«مدريد».

وأضاف التقرير أن التقديرات تشير إلى أن هناك 36 شركة كويتية غالبيتها مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نفذت استثمارات في 55 مشروع خارجي خلال السنوات الـ 15 الماضية بإجمالي تكلفة استثمارية تبلغ نحو 29 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن غالبية تلك المشروعات تم تنفيذها في الدول العربية بإجمالي 44 مشروعا وبنسبة 80% من الإجمالي وذلك عبر 36 شركة كويتية وبإجمالي تكلفة استثمارية تقدر بنحو 27 مليار دولار وبحصة تبلغ 73% من مجمل تكلفة المشروعات العقارية في الخارج.

وذكر التقرير أن مشروعات المنطقة تم تنفيذها في 13 دولة عربية وتركزت بالأساس في 6 دول هي البحرين والإمارات وسورية ومصر والسعودية وسلطنة عمان، فيما شملت المشروعات الدولية دولا مثل تركيا والمملكة المتحدة وكندا والبوسنة والهرسك والمجر ومالطة والهند وتايلاند. ويرى التقرير أن الاستثمارات العقارية الكويتية تركزت خلال السنوات القليلة الماضية في الوجهات السياحية التقليدية للسياح الكويتيين وخصوصا الوجهات التي تسمح بتملك الأجانب للعقار فيها، كما تركزت المشروعات الكويتية في المدن الرئيسية في تلك البلدان. ويتوقع التقرير أن يستمر تركز الاستثمارات العقارية حول العالم في المدن الرئيسية التي نمت قيمة عقاراتها خلال العشر سنوات الماضية بنسب تفوق الزيادة في العقارات في القرى والمدن الصغيرة والبلدات والصحاري، حيث حصدت مدن «لندن» و«نيويورك» و«باريس» و«طوكيو» نحو 20% من حجم الاستثمارات العالمية العقارية في أبرز 30 مدينة حول العالم خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

وأضاف التقرير أن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتوقع بلوغ حجم الاستثمار في العقارات في المدن الثلاثين الأبرز على مستوى العالم قرابة التريليون دولار عام 2020، وأن تبلغ التعاملات على العقارات في تلك المدن قرابة 5 تريليونات دولار خلال 5 أعوام.

وأشار التقرير إلى أن الأسواق العقارية للمدن في الدول الناشئة في دول مثل الصين والهند وبعض دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط تشهد معدلات ربحية اعلى من نظيراتها في الدول المتقدمة، كما أنها تستقطب استثمارات متزايدة بمعدلات نمو أسرع تعزز استمرار النمو في الربحية خلال الفترة المقبلة.

«المواشي» تشارك في معرض المنتجات الدولي بقطر

احمد الماجد

شاركت شركة نقل وتجارة المواشي، والشركة الأولى في المنطقة لنقل وتجارة الماشية، في معرض ومؤتمر المنتجات الدولي الأول الذي أقيم في الدوحة بدولة قطر، وذلك خلال الفترة من 8–2018/10/10م، برعاية وحضور معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري.

وتم إقامة هذا المعرض والمؤتمر، في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات بإشراف غرفة تجارة قطر وبالتعاون مع إدارة العلاقات الدولية بوزارة التجارة والصناعة الكويتية.

وصرح المدير التنفيذي لقطاع النقل البحري والتجارة الخارجية أحمد أيوب الماجد، أن مشاركة "المواشي" جاءت تلبية لدعوة وزارة التجارة والصناعة الكويتية متمثلة بإدارة العلاقات الدولية، لتمثيل دولة الكويت في هذا المعرض إلى جانب العديد من الشركات الكويتية.

و أفاد الماجد أن مشاركة "المواشي" تهدف لاستثمار هذا المعرض والمؤتمر في إبرام تحالفات تجارية واقتصادية وتوطيد العلاقات مع الشركات ذات الأنشطة المتشابهة وذات العلاقة مع نشاط "المواشي" من بين أكثر من 360 شركة مشاركة من 11 دولة، كما وساهم المؤتمر المصاحب للمعرض في تبادل و اكتساب أفضل الخبرات للمشاركين منالسياسيين والرواد ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين من كافة أنحاء الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وذكر الماجد أيضا أن "المواشي" قد قامت بعرض منتجاتها من اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة، الى جانب خدماتها كأكبر ناقل بحري للماشية، بهدف فتح أسواقجديدة للشركة، و زيادة نشاطاتها التجارية في جميع المجالات التي تعمل بها، ورغم أن هذا المعرض أقيم لأول مرة في قطر الا اننا ولله الحمد حققنا نتائج إيجابية من مشاركتنا فيه.

جناح المواشي في المعرض

شركة ايفكت العقارية ش.م.ك.ع
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يسر مجلس الادارة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، لمناقشة توصية مجلس الادارة الخاصة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الخميس الموافق 01 نوفمبر 2018 (وما قد يؤول إليه من اجتماع ثاني مؤجل محدد له تاريخ 2018/11/11)، بمقر الشركة الكائن في : برج الصفاة - منطقة حولي - شارع بيروت - الدور السابع عشر، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية :

البند الأول	: مناقشة تعديل المادة 11 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: لما كانت الأسهم اسمية فإن آخر مالك لها مقيد اسمه في الشركة يكون هو وحده صاحب الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الارباح او نصيباً في ملكية موجودات الشركة. النص بعد التعديل: يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة المقاصة تقيد فيه اسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم ، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه وكالة المقاصة من بيانات ولكل ذي شأن أن يطلب من وكالة المقاصة تزويده ببيانات هذا السجل. يكون لأخر مالك للإسهم مقيد اسمه في سجل الشركة الحق في قبض المبالغ المستحقة عن الأسهم سواء كانت حصصاً في الارباح او نصيباً في موجودات الشركة.
البند الثاني	: مناقشة تعديل المادة رقم 12 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الأسمية، وإذا صدرت بقيمة أعلى خصصت الزيادة أولاً لوفاء مصروفات الإصدار ثم للاحتياطي أو لاستهلاك الاسهم. ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة في الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الاولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقييد هذا الحق بأي قيد. النص بعد التعديل: يجوز بقرار يصدر من الجمعية العمومية الغير عادية زيادة رأسمال الشركة المصرح به بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار وطرق الزيادة ولا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة ويجوز للجمعية العامة الغير العادية أن تفوض مجلس الإدارة
البند الثالث	: مناقشة تعديل المادة رقم 31 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: يسجل المساهمون أسماؤهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثلها مالكيها مع تقديم سند الوكالة ويعطى المساهم بطاقة لحضور الإجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة. النص بعد التعديل: يسجل المساهمون الراغبون في حضور اجتماع الجمعية العمومية أسمائهم لدى وكالة المقاصة التي تمسك سجل مساهمي الشركة وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويتضمن التسجيل أسم المساهم وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة.
البند الرابع	: مناقشة تعديل المادة رقم 50 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: تنقضي الشركة بأحد الامور المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. النص بعد التعديل: تنقضي الشركة بأحد الامور المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وفى جميع الأحوال تنقضي الشركة بقرار يصدر عن الجمعية العمومية غير العادية بحل وتصفية الشركة بأغلبية تزيد عن نصف مجموع أسهم رأس مال الشركة.
البند الخامس	: مناقشة تعديل المادة رقم 51 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: تجرى تصفية الشركة عند انقضائها وفقاً للأحكام الواردة في المواد من قانون الشركات رقم 25لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وذلك مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك. النص بعد التعديل: تجرى تصفية الشركة عند انقضائها وفقاً للأحكام الواردة في المواد من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وذلك مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك.
البند السادس	: مناقشة تعديل المادة رقم 52 من النظام الأساسي. النص قبل التعديل: تطبق أحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي. النص بعد التعديل: تطبق أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي.
البند السابع	: إضافة مادة جديدة بالنظام الأساسي رقم 77 . يجوز للشركة بيع أو شراء أسهمها (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10 % من أسهمها المصدرة بقيمتها السوقية وذلك وفقا للائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن أنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحصول على التوكيلات وجدول الاعمال مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة للاس تفسار هاتف : 11 11 184

أظهر تحسناً كبيراً في ممارسات الإفصاح والحوكمة لدى الشركات الإقليمية

«حوكمة» يصدر تقريره الأول باللغة العربية حول نتائج مؤشر البيئة

أصدر معهد حوكمة تقريره الأول باللغة العربية حول نتائج مؤشر ستاندرد آند بورز – حوكمة لممارسات البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي أظهر تحسناً كبيراً في ممارسات الإفصاح والحوكمة لدى الشركات الإقليمية وانخفاض المعلومات والتقارير حول ممارساتها البيئية والاجتماعية على مدى السنوات العشرة الماضية.

وكانت قد تصدرت شركات موانئ دبي العالمية، وبنك أبوظبي التجاري، وأرامكس، وسابك، والبنك العربي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الاستثمار السعودي، وبنك عودة، ومجموعة صافولا، وشركة زين، المؤشر لعام 2017 من حيث تطبيق أفضل الممارسات تجاه البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات نتيجة لجهودها التي ظهرت في تقاريرها السنوية ومواقعها الالكترونية خلال 2017.

وقال الدكتور أشرف جمال الدين، الرئيس التنفيذي لمعهد حوكمة: "تفوق مؤشر "ستاندرد آند بورز – حوكمة" للبيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية الذي تم إطلاقه باللغة العربية لأول مرة بناء على رغبة العملاء على مؤشره المرجعي، ما يدل على وجود ارتباط بين ممارسات الشركات فيما يتعلّق بالبيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وتقييمات سعر أسهمها". مشيراً إلى أن النتائج سلّطت الضوء على مدى كفاءة وفعالية ومهنية مجالس إدارة الشركات من حيث ممارسات الحوكمة ومجالات البيئة والمجتمع بالإضافة لممارسات الإفصاح بتلك الشركات.

وأضاف: "أظهر المؤشر أيضاً ارتفاع العائد على الاستثمار في المحافظ التي تضم أفضل الشركات بالمؤشر بالمقارنة بباقي الشركات بشكل واضح، علماً بأنه سنوياً يقوم معهد حوكمة بتحليل ما يقارب من 200 متغيّر متعلّق بممارسات البيئة، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وبات هذا المؤشر يلعب دوراً كبيراً في نجاح وتطوير الأعمال المستدامة بيئياً وفي تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الشركات، بالإضافة إلى تقليل تقلّبات أسواق المال الاقليمية».

ويقيّم المؤشر الشركات العاملة في أسواق السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، والأردن، ولبنان، والكويت، والمغرب، وسلطنة عُمان، وتونس، ويقدم معلومات نوعية للمستثمرين الراغبين في تحليل استدامة أداء هذه الشركات، ويستقي المؤشر معلوماته من أكثر من 1000 شركة مسجّلة ومختارة بناءً على سيولتها النقدية. ومن ثم يتم فرز هذا الكم الهائل من الأسهم لتظهر النتيجة بناءً على سياسة الشفافية التي تنتهجها الشركة في مجالات البيئة والمجتمع وممارسات حوكمة الشركات.

VIVA تشارك في معرض جيتكس العالمي بدبي

مشاركة VIVA

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن مشاركتها في فعاليات معرض جيتكس العالمي لتقنية المعلومات الثامن والثلاثين حيث قامت بعرض مجموعة واسعة من آخر منتجاتها وخدماتها لزوّار المعرض، الذي تستضيفه إمارة دبي من 14 إلى 18 أكتوبر 2018 في مركز دبي التجاري العالمي.

وتعليقاً على مشاركة VIVA السابعة في معرض جيتكس، قال الرئيس التنفذي لـ VIVA، المهندس سلمان بن عبد العزيز البدران: "مشاركتنا في هذا المعرض، الذي يعدّ الحدث الأكثر ترقباً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للعام السابع على التوالي، تثبت ريادتنا في سوق الاتصالات". وأضاف: "هذه التجربة المميزة تأتي تطبيقاً لاستراتيجية VIVA لتوسيع نطاق خدماتها ليس فقط في السوق المحلية بل في الأسواق الإقليمية أيضاً، حيث نسعى لتوفير الحلول التقنية الذكية للشركات والأفراد التي تساعدهم على مواكبة التطور التكنولوجي العالمي."

معدل النمو الاقتصادي يصل إلى 0.7 بالمئة على أساس سنوي

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس الثلاثاء لقد تفاوتت الأخبار الاقتصادية المحلية خلال شهر سبتمبر. فمن جهة، كان النمو غير النفطي أقوى من المتوقع في النصف الأول من العام 2018، بالإضافة إلى تعزيز الميزانية المالية، نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وبلوغ الأسعار أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات. إلا انه من جهة أخرى، تباطأ نمو الإنفاق الاستهلاكي وتراجعت المبيعات العقارية (وإن كان ذلك بسبب العوامل الموسمية)، حيث يعد كلاهما من الركائز التقليدية للاقتصاد غير النفطي. وفي إطار سعي بنك الكويت المركزي لتعزيز النمو الاقتصادي، أبقى على أسعار الاقراض الرئيسية دون تغير، رغم رفع أسعار الفائدة مؤخراً من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما ساعدت ترقية البورصة الكويتية ضمن مؤشر فوتسي إلى نمو كبير في أنشطة التداول وارتفاع العمليات الشرائية من قبل الأجانب إلى مستويات قياسية، إلا ان ذلك لم يؤثر كثيرا على أسعار الأسهم نتيجة لتزايد عمليات جني الأرباح.

ووفقاً للبيانات الرسمية المبدئية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.7% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018، بعد التحسن الذي سجله في الربع الأول من العام على خلفية انتعاش الأنشطة غير النفطية، معوضا بذلك تراجع الإنتاج النفطي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.9% على أساس سنوي في النصف الأول من العام، مدعوماً بالأداء الجيد لقطاعات الاتصالات والتصنيع والمَرافق العامة. في ذات الوقت، أدى تراجع أنشطة التكرير (احدى القطاعات النفطية) إلى انخفاض الإنتاج النفطي بنسبة 2.2% في النصف الأول من العام الحالي، في حين استقر انتاج النفط الخام والغاز دون تغير في إطار الالتزام بالحدود المتفق عليها ضمن اتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج. وقد تم تخفيف مستوى الالتزام ضمن محاولة تعويض تراجع الإنتاج من قبل إيران وفنزويلا. وعلى الرغم من أن البيانات غير النفطية في النصف الأول من العام 2018 كانت أقوى من التوقعات، إلا أن تلك الأرقام قد تتسم بالتذبذب، حيث ما زلنا نتوقع ارتفاع معدلات النمو بنسبة 2.8% للنشاط غير النفطي و2.5% في إنتاج النفط في العام 2018 بشكل عام، بما يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6%.

بعد أن سجلت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في أغسطس، واصلت اتجاهها التصاعدي في سبتمبر ليرتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 6% بالغاً 80 دولار للبرميل ثم واصل ارتفاعه إلى 83 دولار للبرميل في أوائل أكتوبر. حيث أن هناك مخاوف مستمرة بخصوص توقعات زيادة الإنتاج قبيل تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران في شهر نوفمبر المقبل. وفي الواقع، هناك بالفعل بعض الشكوك بشأن قدرة الأعضاء الرئيسيين في منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء، بما في ذلك السعودية، على زيادة إنتاجهم لتعويض نقص الإنتاج الإيراني، على الرغم من تأكيد عكس ذلك. و لقد ارتفع الإنتاج في أغسطس بمعدل أقل من نصف مليون برميل يومياً، وهو المستوى المستهدف منذ يونيو الماضي، مما أدى إلى دعم ارتفاع الأسعار نتيجة لتزايد التكهنات حول احتمال التعرض لقيود الطاقة الانتاجية. ومع ارتفاع متوسط سعر خام التصدير الكويتي إلى 70 دولار للبرميل منذ بداية العام حتى تاريخه، تميل الكفة بوضوح نحو تخطي المتوسط السنوي لمستوى توقعاتنا البالغ 69 دولار للبرميل.

وقد أدت الكويت دورها في زيادة إمدادات الأوبك عن طريق رفع إنتاجها من النفط الخام إلى 2.80 مليون برميل يومياً في شهر أغسطس، بزيادة طفيفة مقارنة بشهر يوليو، إلا انها تعد زيادة كبيرة بنحو 100.000 برميل يومياً (3.7%) منذ مايو. وما تزال توقعاتنا تشير إلى أن الانتاج قد يصل إلى 2.85 مليون برميل يومياً خلال الأشهر القادمة، أما بالنسبة للعام بأكمله، فقد يترتب على ذلك نمو بحوالي 2.5% تقريباً. وبالنسبة للعام المقبل، نتوقع أن تستقر معدلات الإنتاج إلى حد ما عند نفس المستويات، إلا ان الطاقة الإنتاجية للكويت قد تشهد ارتفاعاً، اذا تم إعادة تشغيل المنطقة المحايدة المشتركة مع السعودية كما تردد مؤخراً، حيث تصل حصة الكويت إلى 250 ألف برميل يومياً في حال تم استعادة مستوى الانتاج بالكامل.

تراجعت المبيعات العقارية في أغسطس بنسبة 15% على أساس سنوي، حيث بلغت 132 مليون دينار كويتي فيما يعد ادنى مستوياتها منذ سبتمبر 2016. وقد جاء هذا التراجع كنتيجة لانخفاض عدد ومتوسط حجم الصفقات على أساس سنوي لكافة القطاعات العقارية الثلاثة: السكني، والاستثماري، والتجاري. وقد يعزى هذا التراجع لمجموعة من العوامل، من أبرزها أن شهر أغسطس بصفة عامة يعتبر من اقل الأشهر نشاطاً، والذى صادف ايضاً عطلة عيد الأضحى المبارك، بالإضافة إلى بعض عمليات التصحيح بعد الارتفاعات القوية التي سجلها قطاع العقار في يوليو. أما بالنسبة للأسعار، فقد شهد أغسطس استمرارا للاتجاهات السلبية التي لوحظت خلال الأشهر السابقة. وكانت أسعار الشقق السكنية هي الاستثناء الوحيد، حيث ارتفعت بنسبة 8.1% على أساس سنوي بعد تراجعها خلال معظم فترات السنة. إلا ان ذلك يعود بشكل أساسي إلى تراجع أسعار الشقق السكنية العام الماضي، حيث لايزال السوق يعاني من ضغوط تراجع أسعار الإيجارات وزيادة عدد الشقق المعروضة.